

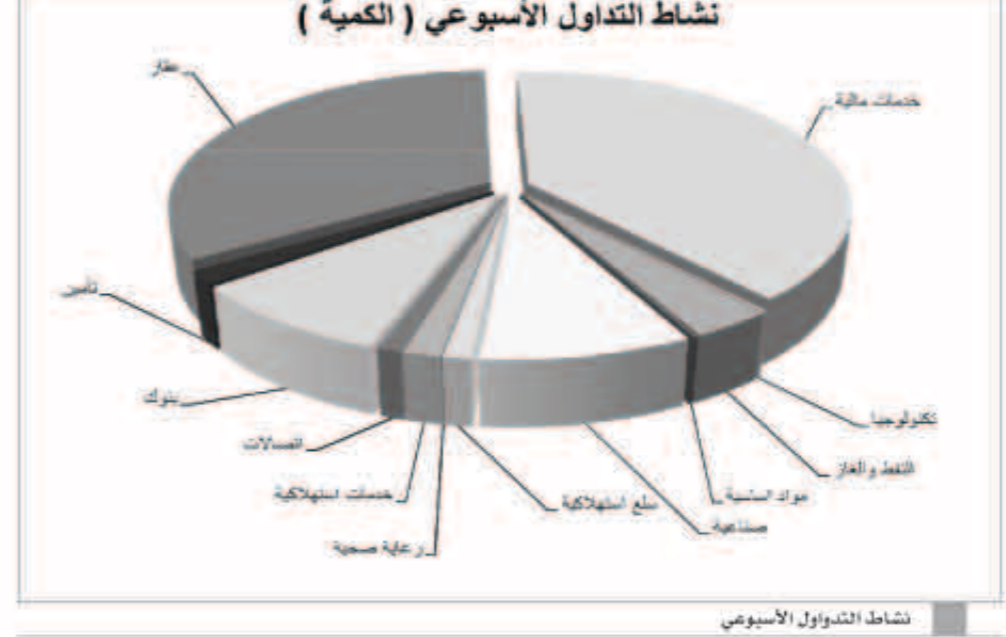
« أسواق المال » توافق على إدراج « الخصوصية »

أعلنت شركة مجموعة الخصوصية القابضة «الخصوصية» تلقيها موافقة هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» على تداول أسهمها في السوق الرسمي ابتداء من اليوم بعد أن أنهت الإجراءات التي قام بها مستشار الإدراج شركة المركز المالي الكويتي «المركز» ونقل بيان صحفي عن الرئيس التنفيذي للمجموعة مبارك الوقيان قوله أن هناك عددا كبيرا من الأهداف ضمن خطة الشركة الاستراتيجية الموضوعه نظرا لما تملكه من كوادر وطنية مؤهلة وذات كفاءة مضيفا أن الإدراج في السوق الرسمي أتى استكمالاً لما قام به مؤسسو الشركة من إنجازات. من جهة أكد الرئيس التنفيذي للمركز المالي مدير ومستشار الإدراج مناف الهاجري أهمية الدور الذي تقوم به الشركة في القطاعين التجاري والصناعي كأحدى الشركات الغالطة في تنوع اقتصاد الدولة.

بدعم من موجة الشراء التي طالت العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية

« بيان » : اللون الأخضر يسيطر على أداء البورصة

السوق متعطش لأي أخبار إيجابية تعمل على جذب المستثمرين وتحفزهم على الاستثمار وضخ المزيد من السيولة



حالة من التفاؤل انتابت الأوساط الاستثمارية بشأن تحريك عجلة التنمية بعد مناقصة «مشروع الوقود البيئي»

في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية، وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقل مؤشره عند 1.053.21 نقطة مرتفعاً بنسبة 4.09 في المئة، تبعه قطاع التأمين في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.42 في المئة بعد أن أغلق عند 1.199.44 نقطة، ثم جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، والذي نما مؤشره بنسبة 0.76 في المئة، مقفلاً عند 1.174.19 نقطة، أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع العقار والذي أغلق مؤشره عند 1.457.55 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.23 في المئة. من ناحية أخرى، تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت خسائر، حيث أقل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.222.39 نقطة متراجعا بنسبة 0.90 في المئة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع المواد الأساسية الذي سجل مؤشره انخفاضاً أسبوعياً بنسبة 0.86 في المئة مع إغلاقه عند 1.011.81 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الصناعة، حيث انخفض مؤشره بنسبة 0.63 في المئة مغلقة عند 1.179.98 نقطة.

لايزال المتداولون يتربعون إفصاح الشركات عن بياناتها المالية لعام 2013 رغم مرور نصف الفترة الممنوحة لهم

المرجحة عن بياناتها المالية لعام 2013؛ ورغم مرور نحو نصف الفترة القانونية الممنوحة للشركات لكي تفضح عن بياناتها، إلا أن عددا ليس بقليل لم يعلن بعد عن نتائجها، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة من التردد والحذر على تعاملات المتداولين في السوق، والذين يفضلون أن تكون الصورة واضحة فيما يخص نتائج الشركات المدرجة، حتى يتسنى لهم دراسة الأوضاع المالية لها، ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 3.88 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 2.54 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 1.99 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013. وأقل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.842.62 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.14 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبتته 0.74 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 464.36 نقطة، في حين أقل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.089.63 نقطة، مسجلاً مكاسب بلغت نسبتها 1.35 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وهذا قد شهد السوق ارتفاع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 2.10 في المئة ليصل إلى 35.50 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً بنسبة 17.77 في المئة، ليبلغ 269.80 مليون سهم.

فيما شغل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية بعد أن سجل نمواً نسبتته 3.61 في المئة، أما المرتبة الثالثة فقد شغلتها بورصة قطر، والتي حققت مؤشراً مكسباً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.89 في المئة، وجاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الرابعة بعدما سجل مؤشرها ارتفاعاً نسبتته 1.25 في المئة، بورصة البحرين شغلت دورها المرتبة الخامسة، حيث حققت مؤشراً نمواً بنهاية الأسبوع بنسبة بلغت 1.06 في المئة، تبعها في المرتبة السادسة سوق مسقط للأوراق المالية، حيث سجل مؤشره ارتفاعاً نسبتته 0.94 في المئة. وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الخضراء، ولاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذين استفادا من موجة الشراء القوية التي شهدتها العديد من الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة تلك الأسهم التي من المتوقع أن تفضح عن نتائج إيجابية وتوزيعات نقدية عن العام المالي السابق، الأمر الذي عزز من قيم التداول في السوق، والتي سجلت نمواً جيداً خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه. وقال التقرير هذا وقد شهد المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي أداءً متذبذباً، وإن كان مائلاً للصعود، حيث جاء ذلك نتيجة استمرار حضور عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي الخدمات المالية والعقار، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح التي كان يشهدها السوق من حين لآخر، إلا أن الغلبة كانت لعمليات الشراء والتجميع التي ميزت التداول في الأسبوع الماضي، مما مكن المؤشر من الإغلاق محققاً مكاسب أسبوعية. من جهة أخرى، لايزال المتداولون في السوق يتربعون إفصاح الشركات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار غلب اللون الأخضر على أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، والذي انتهى بتحقيق مؤشراته الثلاثة لمكاسب جيدة نسبياً بدعم من موجة الشراء التي طالت العديد من الأسهم وفي مقدمتها الأسهم القيادية والتشغيلية التي عادت لتلغق السوق مرة أخرى بعد فترة الهدوء النسبي التي كانت تسبب على تعاملاتها في السابق، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السوق التي تمكنت خلال الأسبوع من الوصول لأعلى مستوياتها منذ شهر نوفمبر الماضي. وأضاف التقرير هذا وقد لقي السوق دعماً من حالة التفاؤل التي انتابت الأوساط الاستثمارية بشأن تحريك عجلة التنمية في البلاد، خاصة بعدما أرست لجنة المناقصات المركزية خلال الأسبوع الماضي مناقصة «مشروع الوقود البيئي» التابع لشركة البترول الوطنية على ثلاث مجاميع كويتية بقيمة إجمالية بلغت نحو 3.4 مليارات دينار كويتي، حيث سيتم تمويل هذا المشروع من المصارف المحلية، الأمر الذي دفع المتداولين إلى تنفيذ عمليات شراء قوية على أسهم قطاع البنوك، وعزز من السيولة المتدفقة إلى السوق. وأشار من الواضح أن السوق متعطشاً لأي أخبار إيجابية بشأن الوضع الاقتصادي المحلي لعمل على جذب المستثمرين وتحفزهم على الاستثمار وضخ المزيد من السيولة فيه. والجدير بالذكر أن ضعف الاقتصاد الوطني قد أثر سلباً بشكل واضح على أداء سوق الكويت للأوراق المالية في السنوات الأخيرة، وادى إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الأسواق المجاورة، وهو ما أدى إلى إضعاف دور السوق في خدمة الاقتصاد المحلي، مما يتطلب تحرك فعلي من المسؤولين في الدولة، خاصة فيما يخص زيادة الاستثمارات والمشروعات التنموية بمشاركة القطاع الخاص، الأمر الذي لا شك أنه سيعكس على أوضاع الاقتصاد الوطني بشكل عام، وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص. وأوضح مقاربة أداء السوق الكويتي مع أداء نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأسبوع الماضي، نجد أنه شغل المرتبة الأخيرة في ترتيبها من حيث نسبة المكاسب المسجلة، حيث أنه مؤشره العام تعاملات الأسبوع مسجلاً مكاسب نسبتها 0.14 في المئة، في حين شغل سوق دبي المالي المرتبة الأولى، إذ حقق مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 4.25 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 529.78 مليون سهم شكلت 39.27 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 451.64 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 33.48 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.08 في المئة بعد أن وصل إلى 122.54 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.20 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 39.11 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.41 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 45.11 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 39.01 مليون د.ك. شكلت 21.98 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

وأضاف: سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً

«الوطني» يهدي أغنية «وطني الكويت» تقديراً للعمل التطوعي

البلد الوطني يحتفل بالأعياد الوطنية

الطر: ولجئنا الاجتماعي إرث نغفزه به ونسعى من خلال هذا العمل إلى تكريس مبادئ العطاء وعودة الجميع لخدمة الكويت بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني الثالث والخمسين والتسعين وعيد التحرير الثالث والعشرين. أطلق بنك الكويت الوطني اليوم «الأحد 16 فبراير 2014» عملاً غنائياً وطنياً يهدي إلى الكويت بعنوان «وطني الكويت»، بمشاركة شباب من مختلف الجمعيات التطوعية تقديراً لعطائهم، وفي خطوة يسعي من خلالها البنك الوطني إلى نقل المسؤولية الاجتماعية من مجرد مفهوم قائم على المبادرات إلى دعوة عامة للمشاركة والمساهمة في خدمة المجتمع من أي موقع كان. ويأتي إطلاق هذه المبادرة في إطار برنامج شامل أعده بنك الكويت الوطني للاحتفال بالأعياد الوطنية، ويضم توقيعاً فنياً ومشاهد لمبادرات اجتماعية شبابية تدعو إلى تكريس ثقافة العمل التطوعي، وسيتم بثه عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى جانب قنوات التواصل الاجتماعي ويونب في الكويت طوال فترة الاحتفالات بالأعياد الوطنية. وقالت المدير التنفيذي في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني منال المطر إن البنك الوطني يعتز بخاله في خدمة الكويت في عدة محطات وطنية رئيسية. ويهدي البنك الوطني هذه الأغنية إلى الكويت وشعبها كدعوة بتسعى فيها مفهومنا لمسؤوليتنا الاجتماعية أكثر من مجرد إطلاق مبادرات وبرامج اجتماعية نحو تكريس مبادئ هذه المسؤولية ونشرها على نطاق واسع في المجتمع، والتشجيع على المشاركة في الأعمال التطوعية والعطاء من أي موقع كنا لننرك بأن العمل الاجتماعي وخدمة الكويت مسؤوليتنا وواجبنا. وأشارت المطر إلى أن إطلاق هذه المبادرة الوطنية يأتي في إطار برنامج شامل أعده البنك الوطني للاحتفال بالأعياد الوطنية، ويضمن العديد من الفعاليات منها تنظيم سباق الوطني لمشفي السنوي وقيام بالزيارات الميدانية من قبل موظفي البنك إلى مستشفى الوطني للأطفال، وتزيين المقر الرئيسي للبنك وكافة فروع في الكويت بالأعلام الوطنية، بالإضافة إلى العديد من النشاطات والمبادرات التي تعبر عن هذه المناسبة.

«إكسبو سيتي» تطلق معرض «العقارات الكويتية والدولية» بمشاركة 40 شركة



دولة الكويت في الحصول على كافة المواصفات والتراخيص من الجهات ذات الصلة بوزارة التجارة والصناعية الكويتية وبلدية الكويت وذلك في ما يخص مصادقة واقعية المشاريع العقارية المطروحة وكذلك بمشاركة الجهات المذكورة بالمعرض. واختتم زكري تصريحه على حرص إكسبو سيتي على تنظيم حدث اقتصادي عقاري خاص وكبير من نوعه وذلك بعد نجاح المعارض العقارية التي نظمتها الشركة سواء العامة أو المتخصصة مرحباً بالجميع وتمنيتها لهم التوفيق والنجاح في كافة مشاريعهم.

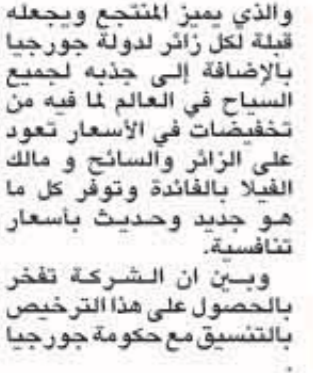
العقارية في استقطاب العملاء.

أكد زكري أن المعرض في الدورة الحالية سيضم مشروعات في الكويت والإمارات وسلطنة عمان والبحرين والسعودية وتركيا ومصر ولبنان والمغرب والأردن والعراق وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية جورجيا واليوستة وعدة دول أخرى وإبريز ما يميز المشاريع تقديم تسهيلات عالية للمتلئ في تلك المشاريع وبأقل سداد مرنة ومباشرة.

الشركات لعقارية الكبيرة في الكويت والخليج.

وتكشف المدير التنفيذي في الشركة إيهاب زكري أن 40 شركة عقارية تستعد لإطلاق مشاريع عقارية جديدة تطرح لأول رد خلال هذا الحدث الذي سيكون لأول الأول للعديد من المشاريع العقارية في الكويت والخليج وعدة دول في العالم. وأشار زكري أن المعرض يحتوي على كافة المشاريع العقارية كالأراضي والشقق والبيوت والمنازل والفلل والجمعات السكنية والتجارية والصناعية والزراعية وذلك بأفضل الأسعار وأعلى جودة مستفيدة من تنافس كبريات الشركات

«ماجيك هوم»: السوق العقاري يشهد ارتفاعاً ملموساً «دار مائدتى» تطلق مشروع براديس



أعلنت شركة دار مائدتى العقارية عن مشاركتها بالحدث العقاري الأبرز والأكبر بالكويت على الإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 6 إلى 16 مارس المقبل على فندق الريجنسي مشروع براديس. وقال مسؤول المبيعات في الشركة بشار على إن منتج براديس ملك كامل لشركة دار مائدتى وهي أول شركة كويتية تمتلك في دولة جورجيا على مساحة 170 ألف متر مربع وكون من 600 فيلا فندقية للبيع نقداً واقساطاً بمساحات بناء مختلفة وعواد 15 في المئة سنوياً. وتابع «بدأ فعليا التحضير لإفتتاح المرحلة الأولى من المشروع في واحد من أكبر المشاريع والمنتجعات الاستثمارية السياحية في العالم الذي يوفر كافة

شهد ارتفاعاً متزايداً بما يقرب من 30 في المئة عن عام 2012.

وقال السليم «نصح بانه يجب أن يكون هناك اهتمام من قبل الجهات المختصة لمتابعة مؤشر الأسعار ومراقبة ارتفاعها بين فترة وأخرى في حين تعمل الدولة على وضع الأطر القانونية المناسبة لضبط السوق العقاري دون تسجيل أعراض خطيرة على مؤشرات النمو ومعدلات التضخم، لأن قدرة الدولة على ضبط ومتابعة النمو سيخضع إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي وعدم ارتفاع الأسعار وسلامة المراكز المالية للدولة وقدرتها التنافسية على مستوى العالم، حيث أن الارتفاعات العشوائية غير المرهدة خلال الفترة الحالية والتي يفوقها بعض من الملاك ومكاتب السمسرة والتي تجد ضالتها في ظروف الفوضى والعشوائية تنمو وترعرع على حساب مؤشرات النمو الحقيقية وحالة التخطيط التي سادت العلاقة بين الشركات والعلاء خلال السنوات الخمس الأخيرة لتظهر العديد من الشركات العقارية التنافسية التي تتعدد رفغ الأسعار من عدلاتها بالسوق العقاري.



بلغ ارتفاعها على كافة الوحدات العقارية المعروضة 100 في المئة مقارنة بمستوياتها خلال السنوات الماضية واللافت أيضاً أن أسعار العقارات السكنية قد تراجعت من أعلى مستوياتها في السابق إلى أدنى مستوياتها في الوقت الحالي، وهو ما أدى إلى الإقبال الشديد على الشقق التملك في الأونة الأخيرة وارتفاع الطلب على الوحدات السكنية في مختلف مناطق الكويت. ولفت السليم إلى أن الحراك المسجل لدى السوق العقاري الكويتي على الشقق التملك خلال العام 2013

الخدمات الترفيهية والرياضية الصحية لجمع أفراد الأسرة العالمية بعشرين لغة مختلفة».

وأشار على إلى أن الشركة بدأت في استقبال المستثمرين الراغبين بالاستثمار في السوق حيث توج هذا العمل على حصوله على الترخيص الخاص بفتح واحد من أكبر الأسواق في العالم المعني من الضرائب «Free Duty Silk Road Bazaar» المشروح للمين.